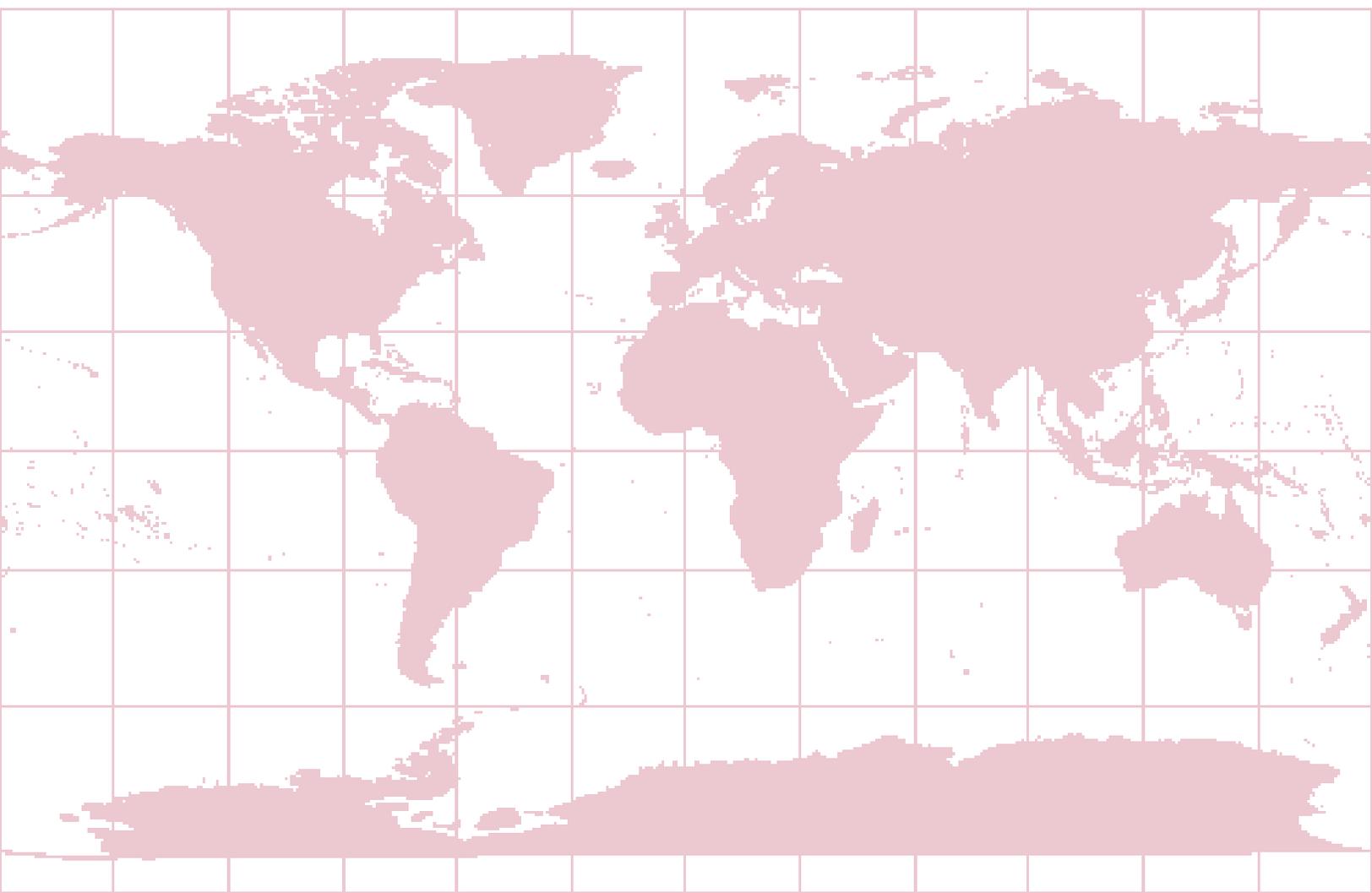


## الحالة الاقتصادية في العالم واحتمالاتها 2006



الأمم المتحدة  
نيويورك

النشرة الكاملة متوافرة على عنوان البريد الإلكتروني التالي :

<http://www.un.org/esa/policy/wesp/wesp.html>

والنشرة الكاملة متوافرة باللغة الإنجليزية فقط تحت عنوان:

World Economic Situation and Prospects 2006

## الملخص التنفيذي

### التوقعات المستقبلية للاقتصاد الدولي:

#### الاقتصاد الدولي يحقق نموا متواضعا خلال عام 2006

تباطأ معدل نمو الاقتصاد الدولي بصورة ملحوظة خلال عام 2005 بعد تحقيقه معدلات نمو قوية خلال عام 2004. يتوقع أن يستمر نمو الاقتصاد الدولي بمعدلات متواضعة تقدر بحوالي 3% خلال عام 2006. إلا أن هذا المعدل من النمو هو نفس متوسط معدل النمو المتحقق في العقد الماضي. يبقى الاقتصاد الأمريكي هو القاطرة الرئيسية لنمو الاقتصاد الدولي، إلا النمو المتسارع لاقتصاد الصين، والهند وبعض الاقتصاديات النامية الكبيرة يكتسب أهمية متزايدة في هذا الصدد. تباطأ مستوى النمو الاقتصادي لدى أغلب الدول المتقدمة خلال عام 2005، ولا يتوقع أن يحدث لها انتعاش خلال عام 2006. يتوقع في هذا الصدد أن يحقق الاقتصاد الأمريكي المزيد من النمو المتواضع بمعدل 1 و3%، بينما سيعم أوروبا أداء اقتصادي باهت مصحوبا بمعدل ضعيف من النمو يبلغ 1 و2% خلال عام 2006. يتوقع أيضا أن يستمر الانتعاش في أداء الاقتصاد الياباني وإن كان بمعدل متواضع يقدر بحوالي 2%.

#### الدول الفقيرة تحقق معدلات قوية للنمو إلا أنها غير كافية

ستفوق معدلات النمو لدى الدول النامية و الاقتصاديات المارة بمرحلة تحول متوسط معدل النمو على المستوى الدولي بصفة عامة. يتوقع أن يبلغ متوسط معدل نمو اقتصاديات الدول النامية 6 و5%، بينما يتوقع أن يبلغ متوسط معدل نمو الاقتصاديات المارة بمرحلة تحول 9 و5%، وذلك بالرغم من أن تلك الاقتصاديات ستواجه تحديات أكبر خلال عام 2006. تعد الصين والهند من أنشط الاقتصاديات بلا منازع، و يتوقع لشرق وجنوب آسيا تحقيق معدلات نمو تزيد على 5%. ستتخلف أمريكا اللاتينية بعض الشيء عن الركب وتحاول اللحاق به بمعدل للنمو يبلغ 9 و3%، إلا أن النمو في أفريقيا يتوقع له أن يظل قويا بمعدل يفوق 5%. يتوقع أيضا أن تحقق الدول الأقل نموا معدلات أفضل للنمو تبلغ 6 و6%، وهو ما يعد أسرع متوسط لمعدلات النمو تحققه تلك الدول على مدى عقود عديدة. إلا أنه حتى لو أمكن الاستمرار في تحقيق تلك المعدلات غير المسبوقة من النمو لدى الدول الأقل نموا، فإن متوسط نمو الدخل للفرد مازال غير كاف لدى العديد من تلك الدول حتى تتمكن من تحقيق تقدم ملموس تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية خاصة فيما يتعلق بخفض معدلات الفقر المدقع للنصف بحلول عام 2015. يرجع الجزء الأكبر من حالة الانتعاش الاقتصادي المتحققة لدى الدول النامية إلي ارتفاع أسعار صادرات السلع الأولية، والتي لا يتوقع لها الاستمرار على مستوياتها في المدى الطويل. ستعاني الدول الأقل نموا المستوردة الصافية للنفط والمنتجات الزراعية من ارتفاع أسعار وارداتها من النفط والغذاء.

<sup>1</sup> نسب النمو مقدرة علي أساس أسعار السوق. نسب نمو الناتج الدولي مقدرة على أساس الأوزان النسبية للقوى الشرائية المكافئة بنسبة تبلغ حوالي 3 و4% لعام 2005 ومقدر لها أن تبلغ حوالي 4 و4% خلال عام 2006

### ضعف معدل نمو خلق الوظائف على المستوى الدولي

تزايدت معدلات التضخم على المستوى الدولي بعض الشيء ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع أسعار النفط. تعد معدلات التضخم الأساسية، كذلك التي تستبعد المكونات عالية التذبذب مثل أسعار الطاقة والغذاء، أكثر ثباتاً بما يشير إلى أن نفاذ ارتفاع أسعار النفط إلى المستوى العام للتضخم يعتبر محدوداً، و تتوقع أغلب الفعاليات الاقتصادية أن يظل معدل التضخم منخفضاً وثابتاً. ينتظر في هذا الصدد أن تظل توقعات التضخم على المستوى الدولي محكومة خلال عام 2006، إلا أنه ستكون هناك حاجة للتعامل مع ضغوط تضخمية معينة خاصة إذا ما بقيت أسعار النفط على مستوياتها المرتفعة.

### تزايد الإحساس بالآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط

تتزايد الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط لدى عدد متزايد من الدول المستوردة للبتروول. قامت العديد من الدول عقب بدء ارتفاع أسعار النفط بتبني إجراءات لحماية المستهلك المحلي من خلال استحداث إجراءات للسيطرة على أسعار النفط أو تقديم الدعم. ستصبح تلك الإجراءات أقل فعالية في حالة ما إذا استمرت أسعار النفط في الارتفاع، وبالتالي لن يكون هناك مفر من إنفاذ الزيادة في أسعار النفط إلى المستهلك في صورة ارتفاع في الأسعار. يجب أن تستهدف سياسات الطاقة لدى الدول المستوردة للنفط في الأجل الطويل أن يتم رفع كفاءة استخدام الطاقة وتطوير مصادر بديلة للطاقة. ستستمر الدول المصدرة للنفط في الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط إلا أن الأرباح المفاجئة المتولدة عن إيرادات النفط من شأنها أن تولد ضغوطاً تضخمية وارتفاعاً في أسعار الصرف الحقيقية لعملات تلك الدول. التحدي الحقيقي لسياسات الاقتصاد الكلي سيتمثل في تحويل تلك المكاسب والأرباح إلى استثمارات في مستقبل التنمية الاقتصادية والبشرية لدى تلك الدول.

### مظاهر الخلل في الاقتصاد الدولي تعزز من المخاطر المحتملة

#### تزايد الهوة في مظاهر الخلل على المستوى الدولي

التوقعات بشأن النمو والاستقرار النسبي للاقتصاد الدولي تخضع لدرجة معينة من عدم اليقين. تمثل احتمالات حدوث عملية ضبط غير منظمة لمظاهر الخلل المتزايدة في الاقتصاد الكلي للاقتصاديات الرئيسية مصدراً رئيسياً للمخاطرة يمكن أن تؤثر سلباً على الاستقرار والنمو في الاقتصاد الدولي.

تزايدت مظاهر الخلل في الاقتصاد الدولي خلال عام 2005 حيث تجاوز العجز في ميزان المعاملات الجاري للولايات المتحدة 800 مليار دولار، وواكب ذلك زيادة في معدلات الفائض في حساب المعاملات الجاري لدى أطراف أخرى، وبصفة خاصة لدى أوروبا وآسيا والدول المصدرة للنفط. هذا، ويعود تنامي الفائض والمدخرات لدى أنحاء متعددة من العالم بصفة أساسية إلى الكساد أو إلى تناقص معدلات الاستثمار، و يمكن النظر إلى معدلات الاستثمار السائدة على المستوى الدولي في إطار تيار متناقص طويل الأمد وصل إلى حده الأدنى عام 2002 وأعقبه حالة من الانتعاش المحدود، إلا أن هذا الانتعاش في متوسط معدل الاستثمار على المستوى الدولي ظل أقل من نسبة

22% من الناتج الدولي الإجمالي. ولا يصح في هذا السياق الحديث عن "تخمة في المدخرات" كما يحلو لبعض المحللين أن يعرفوا أوضاع الاقتصاد الكلي على المستوى الدولي، بل على العكس من ذلك فإن الطلب على الاستثمار ظل هزيلا لدى أغلب الدول التي تتمتع بفائض في حساب المعاملات الجاري الخاص بها، وبقيت الصين حالة استثنائية في الاقتصاديات الأكبر في الحجم. يمكن الحديث بصورة أكثر تحديدا عن الضعف الشديد في معدل النمو في استثمارات مجتمع الأعمال غير المقيمة لدى العديد من الدول منذ عام 2001 بصرف النظر عن وضع ميزان المعاملات الجاري، وبغض النظر عن حالة الرواج العامة لأرباح الشركات وأسعار الفائدة المنخفضة على المستوى الدولي. يحتمل أن ينتعش الطلب على الاستثمار خلال عام 2006 الأمر الذي من شأنه دعم النمو الاقتصادي، إلا أن ذلك لن يقضى على المخاطر الكامنة في احتمالات حدوث عملية إصلاح غير منظمة لمظاهر الخلل في وضعية الاقتصاد الكلي للاقتصاديات الرئيسية.

تمثل أي عملية ضبط غير منظمة لمظاهر الخلل الاقتصادي على المستوى الدولي خطرا جليا بالرغم من أسعار الفائدة المنخفضة وتوافر السيولة لدى أسواق رأس المال الدولية، وهناك أسباب قوية تدعو للقلق بشأن مدى قابلية مظاهر الخلل القائمة في الاقتصاد الدولي للاستمرار على ما هي عليه، إذ قد يؤدي استمرار تنامي معدلات العجز في ميزان المعاملات الجاري للولايات المتحدة، والمصحوبة بتنامي صافي المديونية الخارجية للولايات المتحدة مع مرور الوقت إلى حدوث تناقص في مدى استعداد وقابلية المستثمر الأجنبي لشراء أصول مقيمة بالدولار. عندئذ قد يؤدي ذلك إلى تدهور كبير في قيمة الدولار الأمريكي وحدث ضبط مفاجئ وغير منظم لمظاهر الخلل الاقتصادي القائم على المستوى الدولي.

#### *إعادة تقييم أسعار الصرف لا يمثل حلا للمشكلة*

تحركت أسعار صرف العملات الرئيسية خلال عام 2005 في اتجاهات غير متناغمة مع مظاهر الاختلال القائمة في الاقتصاد الدولي. إذ استعاد الدولار الأمريكي قوته بصورة كبيرة في مقابل اليورو، وفي مقابل الين الياباني، ولم يساهم ذلك في خفض نسبة العجز الخارجي للولايات المتحدة. من ناحية أخرى فإن أي انخفاض في قيمة الدولار من شأنه خفض نسبة العجز الخارجي للولايات المتحدة، إلا أنه في ضوء حجم وطبيعة العجز القائم توجد حاجة ماسة لإحداث تخفيض كبير في سعر صرف الدولار، وهو أمر غير مرغوب فيه حيث أن أي عملية منظمة لضبط مظاهر الخلل في الاقتصاد الدولي يجب أن تتحاشى حدوث تدهور غير محكوم في سعر صرف الدولار. ينبع ذلك من أن أي عملية تخفيض كبيرة لسعر صرف عملة الاحتياطي النقدي الدولي من شأنها إحداث خسائر كبيرة لدى أصحاب الأصول المقيمة بالدولار، الأمر الذي من شأنه إضعاف الثقة في الدولار وبالتالي حدوث انسحاب سريع من أي استثمارات في أي من تلك الأصول المقيمة بالدولار. إلا أنه قد حدث انخفاض إلى حد ما في سعر صرف الدولار مقابل عملات العديد من الدول النامية خلال عام 2005، الأمر الذي تسبب في إحداث تأثير سلبي على الثروة خاصة في حالة مالكي الكميات الضخمة من الاحتياطي المكون من الدولار. هذا، ولم يمنع أي من تلك التطورات عملية تقاوم مظاهر الخلل في الاقتصاد الدولي، تماما مثلما فشلت ظاهرة انخفاض سعر صرف الدولار في مقابل الين واليورو في عامي 2003 و 2004 في علاج أي من مظاهر الخلل القائمة في الاقتصاد الدولي عندئذ.

## معضلات سياسية في إدارة أسعار الصرف والاحتياطي النقدي لدى الدول النامية

يجب علي العديد من الدول النامية التعامل مع معضلات سياسية في إطار سعيها للاستجابة للضغوط المتصاعدة علي أسعار صرف العملة وعلى الزيادة في نسبة الاحتياطي النقدي الأجنبي. اختارت العديد من الدول النامية في هذا السياق التدخل في أسواق صرف العملات الأجنبية لتفادي أي خسارة إضافية في القدرة التنافسية، بينما سعت في نفس الوقت إلي إتباع سياسات نقدية نشطة تتحاشى أي توسع في عرض النقود نتيجة للزيادة في الاحتياطي النقدي، وما قد يستتبع ذلك من زيادة في الضغوط التضخمية.

ستواجه سياسة إدارة سعر الصرف وسياسة إدارة الاحتياطي النقدي أهدافا متعارضة. فمن ناحية تعد عملية الحفاظ علي تنافسية سعر الصرف هدفا هاما لسياسات الاقتصاد الكلي في إطار اقتصاد منفتح على العالم وقد يؤدي أي فشل في هذا الصدد إلى آثار هامة على النمو الاقتصادي وعملية خلق الوظائف، ومن ناحية أخرى تعتبر عملية تراكم احتياطي نقدي أجنبي لدى تلك الاقتصاديات بمثابة تحويل للموارد إلى الدولة صاحبة عملة الاحتياطي النقدي وفقا لسعر مساو للفرق بين تكلفة الاقتراض الخارجي لتلك الدول والعائد (الأقل) من امتلاك تلك الدول لأصول من الاحتياطي الأجنبي. إن الفائدة المتحققة من تراكم كميات متزايدة من الاحتياطي النقدي الأجنبي لخفض الضغوط المتولدة تجاه ارتفاع سعر الصرف قد تفوق تكلفة تحقيق ذلك. إذ يكمن التحدي الحقيقي في إيجاد المستوى المناسب من أصول الاحتياطي النقدي الذي يتواءم مع الدرجة المرغوب فيها من تنافسية سعر الصرف.

## جوانب أخرى للمخاطر القائمة

### توقع بقاء أسعار النفط علي مستوياتها المرتفعة

يعتبر عنصر الطلب هو العامل الأساسي الذي أدى إلى الارتفاع الحاد في أسعار النفط مؤخرا. تم نتيجة لذلك تعويض الآثار السلبية على الرفاهة في الاقتصاد الدولي بدرجة كبيرة من خلال استمرار نمو الدخل على المستوى الدولي. إلا أنه من المتوقع أن تبقى سوق النفط في الأجل القصير في حالة استحكام، حيث تقترب سوق النفط من الحدود القصوى لطاقة العرض، وذلك نتيجة لقلّة الاستثمار في مجال الارتقاء بقدرات إنتاج النفط خلال العقد المنصرم. يتوقع في هذا الصدد أن تبقى أسعار النفط علي مستوياتها المرتفعة في المستقبل القريب، كما قد تتعرض أسعار النفط للتذبذب بصورة حادة نتيجة لصدمات قد تنجم عن كوارث طبيعية أو عن هجمات إرهابية. قد تتعرض معدلات نمو الاقتصاد الدولي لنكسات أخرى في حالة ما إذا تعرضت أسعار النفط لزيادات أخرى نتيجة لحدوث صدمات متعلقة بجانب العرض كما كان الحال في صدمة البترول في السبعينيات وصدمة أوائل الثمانينيات من القرن المنصرم. هذا، وقد تزايدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول مؤخرا على المستوى الدولي، كما قامت العديد من حكومات الدول المصدرة للبترول بالإعلان عن خطط استثمارية جديدة وتقديم حوافز للإنتاج. سيؤدي كل ذلك مع مرور الوقت إلى رفع القدرات الإنتاجية. وإذا ما قامت الدول المستوردة للنفط من جانبها إلى جانب ذلك باتخاذ إجراءات لخفض هيكلي في معدلات استهلاك الطاقة المستخرجة من باطن الأرض، فإن سعر النفط قد ينخفض في الأمد المتوسط.

هل هي نهاية الفقاعة لظاهرة ارتفاع أسعار المساكن؟

إن حدوث تطور عكسي في أسعار المساكن لدى الاقتصاديات التي شهدت ارتفاعا كبيرا متواصلا في قيمة المساكن يمكن أن يمثل أحد جوانب المخاطرة التي قد تهدد استقرار ونمو الاقتصاد الدولي. الانتعاش الذي شهده قطاع الإسكان كان الدافع الرئيسي وراء نمو الناتج المحلي الإجمالي لدى العديد من تلك الدول، وأدت آثار تراكم الثروة النابعة من هذا الانتعاش الحادث في أسعار المساكن إلى إعطاء دفعة كبيرة للاستهلاك في هذا القطاع. إلا أن العديد من المؤشرات لدى الدول التي تشهد انتعاشا في قطاع الإسكان تعد في أعلى معدلاتها المسجلة تاريخيا وهناك شواهد واضحة على استمرار أنشطة المضاربة في هذا القطاع. بالتالي فإن أي انخفاض محتمل في أسعار المساكن من شأنه أن يؤدي إلى إحداث خفض عام في مستوى النمو الاقتصادي ، وهو الأمر الذي شهدته بالفعل اقتصاديات كل من أستراليا والمملكة المتحدة والعديد من الدول الأوروبية الأخرى. إن انخفاض أسعار المساكن من شأنه أيضا أن يزيد من مخاطر الإفلاس الأمر الذي قد ينتج عنه أزمات في القطاع المصرفي، وتعاني العديد من تلك الاقتصاديات من نسب عجز خارجي كبيرة ويتسم القطاع المنزلي لديها بانخفاض معدلات الادخار. كما أن حدوث انخفاض حاد في أسعار المساكن لدى أحد الاقتصاديات الرئيسية قد يؤدي بصورة مفاجئة إلى عملية ضبط لمظاهر الخلل القائم في الاقتصاد الدولي ، وتعد عملية الضبط تلك في حد ذاتها مكلة باستقرار الاقتصاد الدولي.

*تكلفة وباء إنفلونزا الطيور*

لا يجب استبعاد المخاطر المرتبطة بانتشار وباء إنفلونزا الطيور، فانتشار المرض مؤخرا لدى بعض الدول أدى بالفعل إلى خسائر اقتصادية كبيرة بالإضافة إلى ما أدى إليه من وفاة سبعين شخصا على المستوى الدولي. هذا ويعد العالم حاليا غير مؤهل بما فيه الكفاية بعد للتعامل مع انتشار مثل هذا المرض بصورة وبائية، والتكلفة المحتملة علي الاقتصاد الكلي لانتشار مثل هذا الوباء قد تكون باهظة.

**تحديات سياسية للتعامل مع مظاهر الخلل في الاقتصاد الدولي**

*الحاجة لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي علي المستوى الدولي*

إن تخفيف مخاطر أي عملية غير منظمة لضبط مظاهر الخلل القائم في الاقتصاد الدولي يفرض على الاقتصاديات الرئيسية تنسيق سياساتها الاقتصادية الكلية على المدى المتوسط، ويجب في هذا الصدد إدراك أن أي عملية ضبط منظمة لمظاهر الخلل القائمة في الاقتصاد الدولي من شأنها أن تستغرق بعض الوقت. يرجع ذلك لعدة أسباب أولا : لأن أنماط الاستثمار والاستهلاك لا يمكن أن يتم تغييرها بسهولة، وثانيا: لأن عملية ضبط أوضاع متباينة بشدة لنسب الأصول والديون الأجنبية تتطلب إحداث تغيير طويل الأمد في موازين الادخار والاستثمار لدى الاقتصاديات الرئيسية. تتطلب أي عملية ضبط بصورة أكثر تحديدا إجراءات لشحذ الادخار لدى الدول التي تعاني من عجز في الاستثمار، وبصفة أكثر عموما، شحذ الإنفاق المحلي لدى الدول التي تتمتع بوجود فائض. الولايات المتحدة بالتحديد يجب أن تقوم بعملية شحذ لمخدرات القطاع المنزلي وخفض للإنفاق العام. أما أوروبا فيجب أن تحافظ على معدلات منخفضة لأسعار الفائدة حتى يتم شحذ معدلات الطلب الخاص، حيث أنه لا يوجد هامش متاح لتبني سياسات مالية

توسعية لدى أغلب الدول الأوروبية. هناك حاجة إلى المزيد من الجهود تجاه إنعاش الاستثمار وهو الأمر الذي فشلت في تحقيقه سياسات الإصلاح الهيكلي على مدى السنوات الأخيرة. أما فيما يتعلق باليابان فيجب أن تستمر عملية إصلاح القطاع النقدي و يجب دعم عملية خلق المزيد من الحوافز تجاه شحذ الطلب الخاص على الاستثمار. ينبغي أيضا على أغلب الاقتصاديات الآسيوية إعطاء دفعة لمعدلات الاستثمار الخاص والعام، بينما يجب على الصين أن تعطى دفعة عامة لطلب الاستهلاك. يمكن للدول المصدرة للبترول أن تزيد من الإنفاق الاجتماعي، والاستثمار في رفع قدرات إنتاج النفط، بالإضافة إلى تنويع هياكل قواعدها الإنتاجية، وستظل عملية مراقبة تنسيق السياسات على المستوى الدولي بحكم طبيعتها أحد المهام الطبيعية المناط بصندوق النقد الدولي القيام بها.

#### *تعبئة الموارد المالية لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية*

يجب على الاقتصاديات الرئيسية أيضا المساهمة في تعبئة موارد مالية إضافية لمساعدة الدول الأفقر في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية امتثالا للاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا الشأن. كما يجب عليها أن تدعم عملية إصلاح دولية منظمة وعادلة، ويمكن للدول الرئيسية في مجال تحقيق فائض، سواء كانت دولا متقدمة أو من الاقتصاديات البازغة في آسيا وأوروبا، بالإضافة إلى الدول الرئيسية المصدرة للبترول، يمكن لهم جميعا المساهمة في التنمية على المستوى الدولي من خلال توجيه المزيد من المدخرات الزائدة إلى الدول النامية التي تفتقر إلى مستويات مناسبة من التمويل اللازم لعمليات الاستثمار في بنيتها التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

#### **التجارة الدولية**

##### *ترجيح انخفاض أسعار السلع الأولية غير النفطية بالرغم من استمرار النمو في التجارة الدولية.*

مازالت التجارة الدولية تمثل الدافع الرئيسي وراء نمو الاقتصاد الدولي، وما زال معدل نمو التجارة الدولية يمثل ضعف معدل نمو الناتج العالمي. شهدت الاقتصاديات النامية الأكبر مثل الصين والهند نموا متواصلا للأنشطة التصديرية. يوجد عدد لا بأس به من الدول النامية حقق مكاسب من التحسن الكبير في شروط التبادل التجاري على مدى الأعوام القليلة الماضية، ويرجع ذلك في شق كبير منه إلى الانتعاش الحاد في أسعار النفط وبعض السلع الأولية الأخرى. يوجد من ناحية أخرى عددا من الدول المستوردة للنفط والمصدرة للحاصلات الزراعية قد تضررت من شروط التبادل التجاري السائدة وعانت من الخسارة، وذلك في ضوء أن ارتفاع أسعار النفط فاق نسبة الارتفاع في أسعار صادرات تلك الدول أو نتيجة لتدهور أسعار الصادرات السلعية لتلك الدول أو للسببين معا. يمكن القول بصفة عامة، أن أسعار السلع الأولية قد بلغ مستوى القمة وأنه من المنتظر أن تنخفض أسعار العديد من السلع الأولية غير النفطية.

##### *تقدم محدود في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف*

تحركت المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار جولة الدوحة لتحرير التجارة إلى الأمام خلال المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد بمدينة هونج كونج في شهر ديسمبر 2005. يمكن النظر للنتائج

المتحققة في هذا الصدد على أنها نتائج محدودة وهامشية وإن كانت إيجابية ، وذلك إذا ما تم تقييم تلك النتائج على ضوء خلفية توقع فشل تلك المفاوضات و انخفاض سقف التوقعات بشأن حدوث أي تقدم يذكر. إن التزام الوزراء "بإنهاء برنامج عمل الدوحة والانتهاج من المفاوضات التي انطلقت من الدوحة بنجاح خلال عام 2006" يتطلب من كافة المشاركين إرادة سياسية غير عادية لاتخاذ قرارات صعبة وإنهاء المفاوضات في إطار زمني ضيق للغاية.

يمثل الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الوزاري بهونج كونج خطوات محدودة نحو الانتهاء من جدول الأعمال الموضوع، فأولاً: تم إقرار جدول زمني لإلغاء الدعم على الصادرات الزراعية لدى الدول المتقدمة بحلول عام 2013 إلا أن هذا الاتفاق مشروط باتفاقات مستقبلية حول آليات تفاوضية كاملة بالإضافة إلى شرط تأسيس قواعد متعددة الأطراف بشأن الإجراءات المتعلقة بتنافسية الصادرات مثل الانتظام المقدم للتصدير، وبرامج تأمين وضمان الانتظام للصادرات، والممارسات المشوهة للتجارة من قبل المشروعات التجارية الحكومية وفي إطار المعونة الغذائية. هذا، وبالرغم من الشروط الموضوعية فإن الإنجاز المتحقق يمثل تقدماً هيكلياً ملموساً من خلال وضع تجارة المنتجات الزراعية بصورة أكبر تحت مظلة القواعد التجارية متعددة الأطراف، والتي تمنع الدعم على الصادرات. ثانياً: تم التوصل إلى اتفاق محدود "حزمة للتنمية" للدول الأقل نمواً. يتكون هذا الاتفاق من عدة قرارات، بما في ذلك منح حق النفاذ إلى الأسواق الدولية المتقدمة، أو إلى أسواق الدول النامية التي ترى نفسها قادرة على ذلك، لصادرات الدول الأقل نمواً بدون حصص أو تعريفات جمركية. ستعتمد القيمة الفعلية لمثل هذا الاتفاق من الناحية العملية بصورة مباشرة على مدى شمولية تغطية هذا النظام للمنتجات المختلفة، فعلى سبيل المثال إذا قامت بعض الدول المتقدمة باستثناء المنسوجات والملابس (التي تمثل حوالي 20% من صادرات الدول الأقل نمواً) فإن الفوائد من مثل هذا الاتفاق قد تكون هامشية. تم أيضاً تحقيق بعض التقدم في تطوير مبادرة المعونة من أجل التجارة، والتي يفترض أن تقوم بتوفير مساعدات إضافية للدول النامية، وبصفة خاصة الدول الأقل نمواً، بهدف رفع كفاءة جانب العرض والبنية التحتية للتجارة، وذلك حتى تستطيع تلك الدول الاستفادة من الفرص المتزايدة المصاحبة لتحرير التجارة. ثالثاً: تم اتخاذ قرار من قبل الدول المتقدمة بإلغاء الدعم على الصادرات القطنية بحلول عام 2006، إلا أنه من المتوقع أن تكون الآثار الاقتصادية لهذا القرار محدودة في الأجل المتوسط، فإجراءات الدعم المحلي لمنتجي القطن لدى الدول المتقدمة تؤثر بصورة أقوى بكثير على مصدري القطن لدى الدول النامية ، خاصة تلك الدول الكائنة في غرب أفريقيا. بالتالي، فإنه سيلزم التعامل مع تلك الإجراءات المشوهة للتجارة في الإطار العام لمفاوضات الزراعة.

#### *توجهات جديدة نحو إضفاء المزيد من الحماية علي التجارة*

يوجد بالتزامن مع بوادر التقدم الإيجابية شواهد نحو بزوغ المزيد من الحماية والممارسات المشوهة للتجارة، إذ قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي عقب انتهاء أجل اتفاقية المنسوجات والملابس باستحداث قيود على بعض واردات المنسوجات من الصين. يؤدي تزايد استخدام القيود غير التعريفية على المستوى الدولي إلى معادلة جزئية لآثار التقدم المتحقق من خلال خفض التعريفات. أخيراً: هناك تعاظم كبير في اتفاقيات تحرير التجارة على المستويين الإقليمي والثنائي. تقوم مثل تلك الاتفاقيات بالحد من مجال تطبيق مفهوم تعريف الدولة الأولى

بالرعاية وعادة ما تسفر تلك الاتفاقات عن استثناء منتجات ذات أهمية خاصة لمصالح الدول النامية، وقد تؤدي تلك السياسات التجارية إلى الحد من فرص الانتهاء من جولة الدوحة لتحرير التجارة بنجاح.

## التمويل من أجل التنمية

### توافر شروط أفضل للتمويل المتاح للدول النامية

تحسنت شروط نفاذ الدول النامية للحصول على التمويل الدولي خلال العام الماضي، وفي نفس الوقت تناقصت معدلات تدفق رأس المال لاقتصاديات الأسواق البازغة خلال عام 2005، إلا أن ظروف نفاذ الدول النامية للأسواق ظلت في حالة تحسن وانخفضت شروط تكلفة التمويل الخارجي إلى مستويات تاريخية غير مسبقة. عملت تلك الظروف في صالح الأسواق البازغة بصفة خاصة. إلا أنه يجب التأكيد على أهمية متابعة تلك التطورات بحذر، فالظروف الاستثنائية لأقساط الاقتراض الخارجي ذات نسبة المخاطرة المنخفضة من قبل تلك الدول قد تحمل معها مخاطر حماس زائد لأسواق التمويل. هذا الحماس من شأنه أن يستتبعه تطور عكسي حاد في اتجاه تدفق رأس المال في المستقبل، الأمر الذي قد ينتج عنه آثار ضارة إذا ما تسببت عملية ضبط الخلل القائم على المستوى الدولي في ارتفاع أسعار الفائدة أو إلي تذبذب حاد في أسعار صرف العملات الرئيسية.

### ...إلا أنه توجد حالة من التدفق الصافي للتحويلات من الفقراء إلى الأغنياء

على الرغم من تنامي التمويل الخاص من خلال الأسهم وتنامي الاستثمار الأجنبي المباشر، حولت الدول النامية بصفة إجمالية موارد إلى الدول المتقدمة تفوق الموارد التي تلقتها تلك الدول النامية. تم تقدير صافي تلك التحويلات عن طريق تقدير صافي تدفق الموارد المالية مطروحا منه مدفوعات أسعار الفائدة والدخل الناتج عن الاستثمارات. بقي النمط السلبي لصافي التحويلات ثابتا علي مدى السنوات العشر الأخيرة، وهو الأمر الذي يعكس نمو الفائض في صادرات الدول النامية. لقد ازداد حجم التدفق السلبي الصافي للتحويلات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة بصورة منتظمة من حوالي 8 مليار دولار خلال عام 1997 إلى 483 مليار دولار خلال عام 2005. إلا أن التحويلات الصافية للدول الأكثر فقرا لدى أفريقيا جنوب الصحراء ما زالت إيجابية، وإن كانت في حالة تناقص، حيث وصلت إلى مستوى 2 مليار دولار عام 2005 بعد أن مثلت حوالي 7 و5 مليار دولار عام 1997.

### ...تزايد المساعدات إلا أنها ما زالت غير كافية

تزايدت القيمة الاسمية لمساعدات التنمية الرسمية مؤخرا، إلا أن حجم المساعدات التي تلقتها الدول الأقل نموا خلال السنوات الأخيرة، بعد خصم تدفق الموارد للمساعدات الطارئة، وتخفيف أعباء الدين وإعادة البناء، يعد أكبر قليلا من حجم تلك المساعدات منذ عقد مضي. تعد الصورة أكثر إشراقا فيما يتعلق بالشواهد بشأن مستقبل مساعدات التنمية في الأجل المتوسط حيث حدث تقدم كبير في إطار الالتزامات المعلنة من قبل المانحين الرئيسيين لتقديم المزيد من المساعدات وبكفاءة أكبر، إلا أنه وبالرغم من تلك التعهدات فإن نسبة مساعدات التنمية الرسمية من الناتج القومي الإجمالي للدول أعضاء لجنة التعاون والتنمية سـتـبـلـغ 36 و0%، وهي ما زالت قاصرة عن نسبة الـ7 و0% والتي

تمثل الهدف الذي تم إعادة التأكيد عليه في الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام 2005، وبالتالي تعد قاصرة عن تقديرات احتياجات التمويل اللازم لحكومات الدول النامية لتتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

#### *تعاون أفضل بين دول الجنوب*

تم تقديم تعهدات جديدة لتدعيم وتوسيع التعاون بين الدول النامية، أو التعاون بين دول الجنوب، وتتصدر الأمم المتحدة الجهود المبذولة لدعم مثل هذا التعاون. يوجد بالإضافة إلى التعاون الفني أطر أخرى للتعاون بين دول الجنوب نشطت مؤخرا مثل التعاون النقدي والمالي، وتخفيف أعباء الدين، ومنح المساعدات.

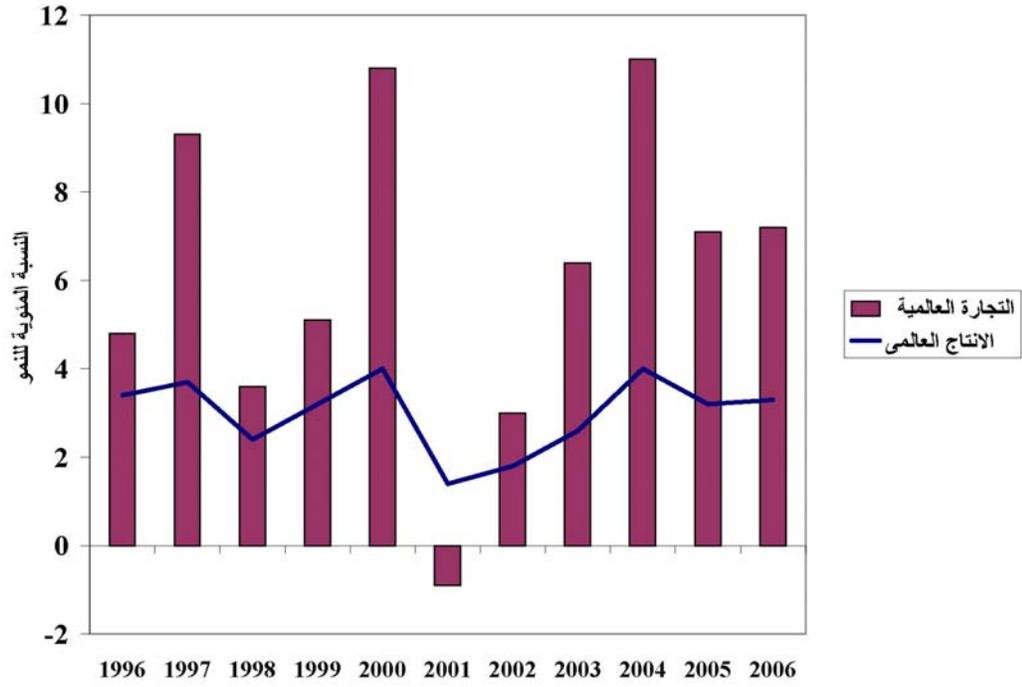
#### *تقدم بطيء في تنفيذ مبادرة تخفيف عبء ديون الدول الفقيرة الأكثر مديونية المعروفة باسم (HIPC)*

ما زال هناك تقدم في تنفيذ مبادرة تخفيف عبء مديونية الدول الفقيرة الأكثر مديونية بالرغم من البطء في التنفيذ. تشير أغلب مؤشرات ديون الدول النامية إلى أنها في تحسن، إلا أن مبادرة تخفيف عبء مديونية الدول الفقيرة الأكثر مديونية ما زالت تعاني من صعوبات في الموازنة بين أهداف تحقيق خفض المديونية والمحافظة على معدلات للمديونية قابلة للاستدامة. وأهداف تحقيق النمو طويل الأمد وخفض مستوى الفقر، حيث قامت بعض الدول المعنية بالاقتراض لمواجهة الاحتياجات المتزايدة لتمويل إستراتيجيات خفض مستوى الفقر لديها. بناء عليه، إذا لم تتلق تلك الدول منح مالية إضافية، فإن العديد منها لن تجد أمامها إلا اللجوء إلى الاقتراض من جديد لتمويل نفقات خفض الفقر، وبالتالي احتمالات خلق دورة جديدة من الاقتراض الخارجي علي نطاق واسع ومستوى للمديونية غير قابل للاستدامة.

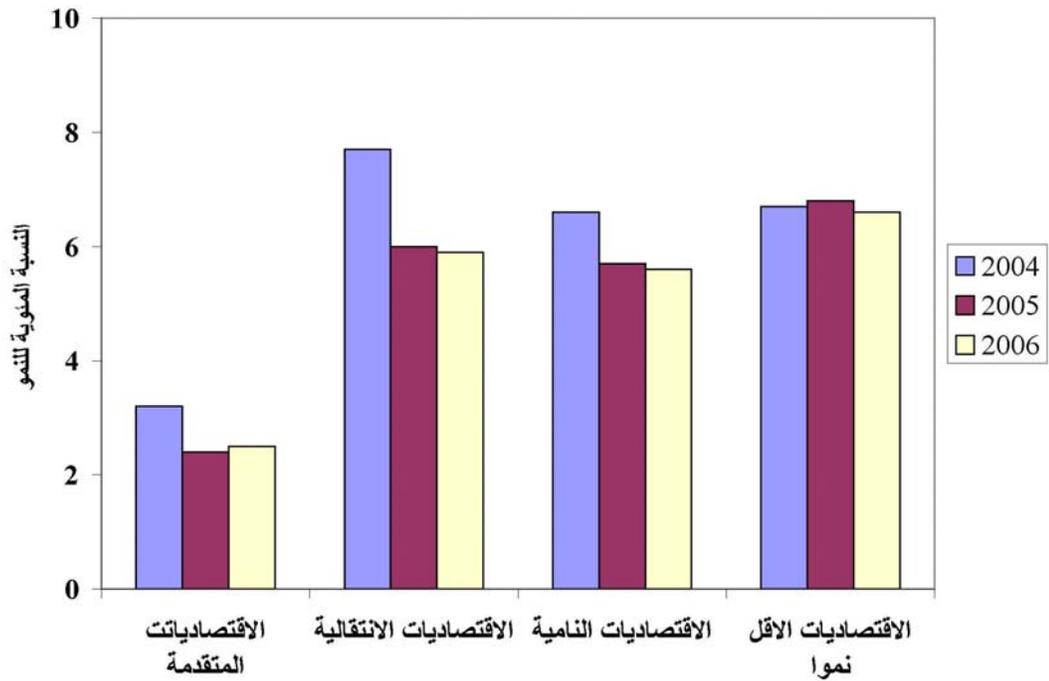
#### **الارتقاء لمستوى التحدي في تحقيق خفض في مستويات الفقر**

إن التحسن الطارئ في نمو العديد من الدول الفقيرة ما زال غير قوى بما فيه الكفاية لتتمكن تلك الدول من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بخفض مستويات الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام 2015، أو لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية الأخرى. لقد أعاد زعماء العالم في القمة العالمية عام 2005 التأكيد على الالتزام السياسي الذي تم الإعراب عنه في الاجتماعات الدولية رفيعة المستوى السابقة حول موضوعات التنمية، وبصفة خاصة الالتزامات الخاصة بتحقيق أهداف الألفية الإنمائية وأهداف قمة مونتييري. يتمثل التحدي الحقيقي الذي يواجهه الدول في الوفاء بتعهداتها على المستوى الذي التزمت به وفي إطار الجدول الزمني الذي اتفقت عليه.

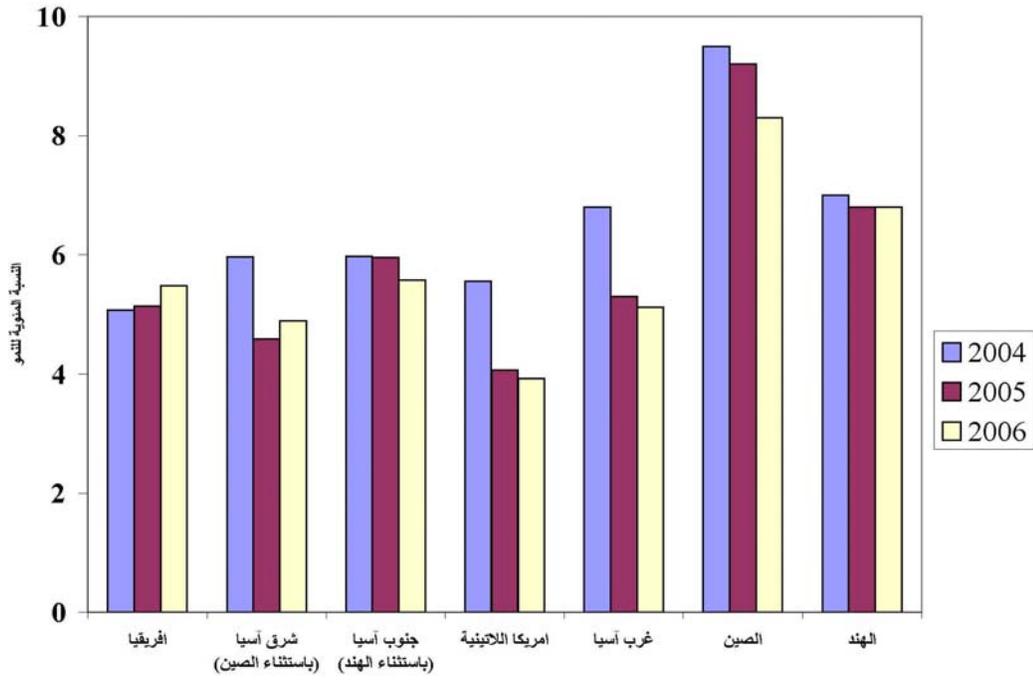
النمو الاقتصادي العالمي يتباطأ ولكن لا يزال قويا بالنسبة للعقد



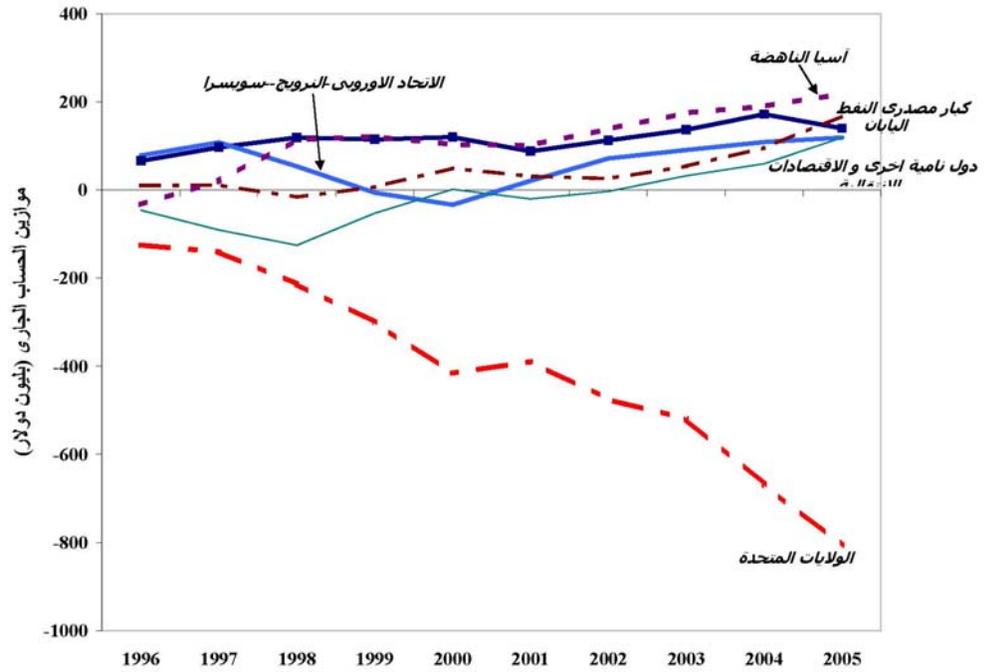
النمو في الدول النامية و الاقتصاديات الانتقالية اقوى منه في الدول المتقدمة



## نمو ابطاء في معظم مناطق الدول النامية و لكن اقوى في افريقيا



## اتساع الاختلالات العالمية



## مساعدات تنموية متزايدة و لكن ليست كافية

